

نخب عراقية تضع خططا للتخلص من الاقتصاد الريعي

خبراء مستقلون يبحثون مستقبل الاقتصاد «ما بعد الانتفاضة»

بحث خبراء عراقيون مستقلون عن نموذج جديد للاقتصاد العراقي الذي يعاني فضلا عن الخراب الشامل بعد عقود من الاعتماد التام على ريع العوائد النفطية وتفاقم الفوضى والفساد منذ عام 2003، وذلك في خطوة استباقية لوضع مسار اقتصادي جديد في ظل تفاؤل بقرب خروج البلاد من مأزقها السياسي بعد الانتفاضة الشبابية.

وتفرض طهران هيمنة شديدة على اقتصاد العراق من خلال الميليشيات التابعة لها، وتغرق البلاد بصاراتها، التي تمنع نهوض الاقتصاد العراقي، وتشير البيانات إلى أن صادراتها الزراعية وحدها بلغت خلال العام الماضي نحو 4 مليارات دولار.

وترى هُدا الكبيسي أن العراق أصبح بعد سنوات الخراب الاقتصادي يفقر إلى الكوادر البشرية المتخصصة في قيادة عجلة التنمية وأنه يحتاج إلى نموذج جديد لتطوير الكفاءات والمهارات للنهوض بالاقتصاد.

وقالت إن قطاع النفط لا يمكنه خلق أكثر من 3 في المئة من الوظائف التي يحتاج إليها العراق، وهو ما يحتم ضرورة تركيز الشباب على القطاعات المنتجة الأخرى.

وتعتمد إيرادات موازنة الدولة العراقية على ما نسبته 95 في المئة من عائدات النفط، حيث يضح العراق نحو 4.6 مليون برميل يوميا، وهو ثاني أكبر منتج بعد السعودية في منظمة أوبك.

ودعت الكبيسي إلى ضرورة "النظر إلى كافة القطاعات الاقتصادية المنتجة وتحريك قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات بهدف تنويع الاقتصاد والموارد وتقليل الاعتماد على النفط".

ويُعد النفط من أكثر الملفات الساخنة في البلد خصوصا في ظل التدخل الإيراني والتوترات الأمنية التي تشهدها المنطقة، حيث يلف الغموض العقود التي تبرمها الوزارات مع الشركات النفطية وشيوع شبهات الفساد فيها.

ودفعت هذه العوامل الشباب إلى الخروج للتظاهر طيلة أشهر مطالبين بإصلاحات شاملة ومحاسبة الضالعين في قضايا الفساد وإهدار المال العام، كما طالبوا بإنهاء النفوذ الإيراني.

سناء عدونبي
صحافية تونسية



الحصامات (تونس) - قدم المنتدى العراقي للنخب والكفاءات خلال ندوة عقدت بمدينة الحصامات التونسية بعنوان "ما بعد الانتفاضة" عرضا لمختلف أبعاد الحراك الشبابي وعلاقته بالمتغيرات والتحديات الاقتصادية في وقت تتنامى فيه الحاجة إلى البحث عن مسار لخروج البلاد من أزمتها المزمنة.

وقالت الخبيرة الاقتصادية وعضو المنتدى هُدا الكبيسي في تصريح خاص لـ "العرب إن" مشكلة اقتصاد العراق تكمن في طابعه الريعي منذ زمن طويل، والذي عطل قدراته الاقتصادية المنتجة الأخرى.

وشددت على ضرورة أن يتحول الاقتصاد العراقي بحلول عام 2040 إلى اقتصاد مستدام يعتمد على قطاعات منتجة متنوعة، وأن ذلك لن يتحقق دون توفر الإرادة السياسية للتغيير.

وتعرض الخبير النفطي شريف محسن إلى التكلفة الباهظة لاستمرار حرق الغاز المصاحب لعمليات استخراج النفط، الذي يبدد ثروات هائلة على مدى العقود الماضية، إضافة إلى إضراره بالبيئة والقطاعات الأخرى مثل الزراعة. وأوضح أن تكاليف احراق كميات الغاز خلال الفترة من 2011 إلى 2015 والتي تقدر بنحو 2220 بليون قدم مكعب تصل إلى 15.5 مليار دولار، استنادا إلى سعر منخفض عند 7 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

وأشار إلى تكلفة البيئة الباهظة لانبعثات حرق ذلك الغاز والتي تبلغ 44 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون، ما يعادل انبعاثات عوادم 7 ملايين سيارة.

حوافز أردنية لعبور البضائع السورية إلى الخليج

عمان تحرك التجارة مع دمشق بتخفيف الرسوم الجمركية

اتسعت أفاق تحسين العلاقات التجارية الأردنية السورية بعد حوافز جديدة قدمتها عمان لتسهيل مرور البضائع السورية إلى دول الخليج، وهو ما يمكن أن يعكس في تخفيف الأزمات الاقتصادية، التي يعاني منها الجاران منذ سنوات.

عمان - قررت الحكومة الأردنية خفض رسوم الترانزيت على عبور الشاحنات التي تحمل السلع السورية المصدرة من سوريا إلى دول الخليج بواسطة الشاحنات الأردنية بنسبة 60 في المئة، في خطوة تهدف إلى دعم قطاع النقل الثقيل في البلاد.

وأكد مدير عام هيئة تنظيم النقل البري الأردني صلاح اللوزي أن تخفيض الرسوم أصبح 200 دينار (282.7 دولار) بدلا من 500 دينار (706 دولارات).

صلاح اللوزي
خفض رسوم عبور الشاحنات إلى 282.7 دولار من 706 دولارات

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية (بترا) إلى اللوزي، قوله إن القرار من شأنه "زيادة حجم الصادرات من سوريا إلى دول مجلس التعاون الخليجي وزيادة اعداد الشاحنات الأردنية العاملة على تبادل البضائع بجمرك جابر لحين الوصول إلى اتفاق مع الجانب السوري على رسوم الترانزيت بشكل كامل".

وكانت الجمارك الأردنية قد قررت في أغسطس الماضي فرض رسوم مالية على الشاحنات السورية الداخلة إلى الأردن بعدما فرضت دمشق رسوما على الشاحنات الأردنية المتجهة إلى لبنان وتركيا.

وبلغت قيمة هذه الرسوم المفروضة على الشاحنات والبرادات السورية عند كل عملية دخول إلى الأراضي الأردنية 80

السوري قبل إغلاق المعبر.



منصة لاستكشاف مستقبل الاقتصاد العراقي

قطاع المصافي والتكرير منذ عام 2004 باستثناء إحالة مصفى كربلاء إلى شركة هيونداي وبسعر مضاعف، في وقت استوردت فيه منتجات نفطية بقيمة تزيد على 46 مليار دولار منذ ذلك الحين.

وأشار إلى أن العراق يواصل إهمال احتياطياته الكبيرة من الغاز، والتي تصل إلى 132 تريليون قدم مكعب، وفي المقابل تعاد مع إيران لاستيراد 1900 مليون قدم مكعب يوميا بأسعار مجحفة تفوق الأسعار العالمية.

وقال المسؤول العراقي إن "استغلال الغاز العراقي بشكل صحيح يمكن أن يحقق الاكتفاء الذاتي ودخول نادي مصدري الغاز".

وقدمت الندوة توصيات لتحسين قطاع النفط والغاز، تضمنت إعادة إعمار شاملة ومتكاملة للمصافي الرئيسية في كل من بيجي والدورة والبصرة، وتجنب إنشاء المصافي الصغيرة بسبب ترددي مواصفات منتجاتها.

ودعت إلى تسريع العمل لاستكمال إنشاء مصفى كربلاء وإعادة النظر في مواقع المصافي المقترحة لتتماشى مع مراكز الاستهلاك ومنافذ التصدير وخطط الأنايب.

وقال محسن، الذي يشغل منصب نائب رئيس لجنة الصناعة والطاقة في البرلمان العراقي، إن "وزارة النفط فشلت في إقناع المستثمرين بدخول

وأشارت إلى أن نسبة النمو التي تبلغ نحو 5 في المئة تأتي بشكل أساسي من قطاع النفط، وهي متدنية جدا قياسا بالوضع الاقتصادي.

هداب الكبيسي
العراق يحتاج إلى نمو بنسبة 10 في المئة خارج قطاع النفط

وقالت لـ "العرب" إن "العراق يحتاج إلى 10 في المئة من النمو من خارج قطاع النفط مثلما حدث في الصين التي نهضت اقتصاديا دون اعتماد كبير على النفط".

دعم أوروبي لسوق العمل السوداني

شخص، في بلد يصل تعداد سكانه إلى قرابة 42 مليون نسمة.

وأكد رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى السودان فان دن دول، أن البرنامج سيدعم شباب دارفور الذين شاركوا بفاعلية في إحداث التغيير، لمساعدتهم في إيجاد عمل لائق ودائم.

ومن المقرر أن تبقى الحكومة الانتقالية، التي تشكلت بموجب اتفاق لتقاسم السلطة بين المدنيين والجيش، في السلطة حتى أواخر 2022.

15 مليون يورو سيضخها الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي على مراحل

وتواجه الحكومة أزمة اقتصادية تفاقم منذ الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير الذي استمر في الحكم طويلا في أبريل الماضي.

وكان وزير المالية إبراهيم البدوي قال في نوفمبر الماضي إن "الحكومة بحاجة لما يصل إلى خمسة مليارات دولار لتفادي انهيار الاقتصاد".

ومنذ ذلك الحين يسعى المسؤولون لمواجهة أزمة نقص الوقود والخبز المرتبطة بنسج الدولار وتهريب السلع المدعومة وتوفير فرص عمل للشباب.

ويربط محللون فرص نجاح السودان في إخراج الاقتصاد من أوضاعه المزمنة بمعالجة ملف الديون القديمة المقترن في جانب رئيسي منه بإنهاء العقود الأميركية المفروضة وشطب الخرطوم من قوائم دعم الإرهاب.

الخرطوم - ضخ الاتحاد الأوروبي جرعة تفادى للاقتصاد السوداني في ظل الصعوبات الشديدة التي تواجه الخرطوم لتنفيذ برنامج إصلاح مع غياب دعم حقيقي من المانحين الدوليين.

ووقعت السودان والاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي في العاصمة السودانية، الخميس الماضي، اتفاقية لدعم فرص التوظيف والتنمية المستدامة في دارفور بقيمة 15 مليون يورو.

وقالت وزارة العمل والريادة الاجتماعية السودانية في بيان إن "الهدف من البرنامج هو خلق أثر اقتصادي وتنموي، تنتج عنه فرص عمل حقيقية للشباب والفئات المستهدفة، واستفادة ألف متدرب من الفرص الإضافية التي يتم طرحها وفقا لاحتياجات سوق العمل".

وأكدت أن جزءا من التمويلات سيذهب إلى تطوير خدمات الأعمال التجارية لحوالي 600 مؤسسة في ما يخص ورش العمل والشركات الصناعية الصغيرة.

وأشارت إلى أنه سيتم بناء مركزين للتدريب المهني والتلمذة الصناعية في مدينتي الفاشر والجنينة.

وقالت وزيرة العمل لينا الشيخ إن "توقيع الاتفاقية من أولويات الفترة الانتقالية ومن ضمن العدالة الاجتماعية لمحافظة دارفور لتأثرها بالحروب في العهد السابق".

وأضافت "تسعى الحكومة لبناء مراكز تدريب مهني في كل محافظة من محافظات السودان".

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن معدل البطالة بلغ بنهاية العام الماضي، نحو 32.1 في المائة من حجم القوى العاملة في البلاد البالغ نحو 25 مليون

بنسبة 17.1 في المئة والصناعة بنسبة 27.3 في المئة. أما التجارة والخدمات فتحتلان وحدهما أكثر من 55 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

لكن غزارة الموارد الطبيعية لا تعكس بوضوح على المردود الاقتصادي ومعيشة السكان في المناطق التي استعاد جيش نظام بشار الأسد السيطرة عليها.

وبحسب منظمة العمل الدولية، اعتلت سوريا المرتبة الأولى عالميا في مستويات البطالة العام الماضي، حيث وصلت نسبة العاطلين إلى 50 في المئة من تعداد السكان البالغ 18 مليون نسمة، وفق إحصائيات تعود إلى عام 2017.

وفي وقت سابق هذا الأسبوع، كشفت مديرية العلاقات الخارجية في مصرف سوريا المركزي لينا يحيى عن ضوابط لإدخال وإخراج الأموال الصعبة. وأكدت خلال ندوة عقدتها غرفة تجارة دمشق الأربعاء الماضي أن التحويلات البنكية على المنافذ الحدودية لا سقف له، ولكن في حال إدخاله نقدا، فإن المسحوق به هو إدخال مبلغ سقفه 100 ألف دولار مع التصريح بالمبلغ.



كبح تعقيدات حركة المعابر التجارية